رقم البحث : ٢٦٤١
دفتر مهمة : ٤٢
الصفحة : ٢١
رقم الوثيقة : ١٧٩
تاريخ الوثيقة : ١٦ جمادى الأولى ٩٨٩ هـ
محل وجود الوثيقة : أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول

الحكم موجه الى أمير أمراء بغداد ويتعلق بطاعة وانقياد محمدى خان للدولة العلية ويأمره بالاهتمام بهذا الموضوع وتوجيه رسائل استمالة اليه والعمل من أجل الحصول على أخبار ومعلومات صحيحة عن ايران وتزويد استانبول بها في حينها وعلى التوالي ...

رقم البحث : ٢٦٤٢
دفتر مهمة : ٤٢
الصفحة : ٤٤ـ ٤٥
رقم الوثيقة : ٢٤٤
تاريخ الوثيقة : أوائل جمادى الآخرة ٩٨٩ هـ
محل وجود الوثيقة : أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول

الحكم موجه الى قاضي مكة المكرمة وجاء فيه أن ميرزا دام مجده من أقرباء شيخ الحرم المكي أراد الاشراف على توزيع القمح على الناس بمكة المكرمة فمنعه من ذلك القاضي حسين زيد فضله وتولى بنفسه عملية التوزيع الا أن حق الفرد الواحد من القمح أردب والأردب ٧٤ قدحا ولكنه أعطى ٥٠ قدحا وكان القمح الذى

وزعه على الناس مخلوطا بالرمل والتراب بنسبة تزيد على نصفه ... وكذلك كان حق كل فرد من الذهب خمسين أو أكثر كما هو مسجل في الدفتر ولكنه أعطى خمسا فقط وأكل الباقي هو وأتباعه ولو أراد انسان أن يعترض عليه فيحول حصته الى آخر ولا يكتفي بذلك بل يهينه بشتى الطرق والوسائل والفقراء والضعفاء يهابونه يخافون منه على أنفسهم ومن أجل ذلك يرضون بقسمتهم مكرهين لا طائعين فيسكتون عنه ويتابعونه وكذلك خدام الحرم الشريف بحالة سيئة يرثى لها والصدقات المرسلة من قبل السلطان توزع على أتباعه المسجلين في مواضع متعددة بأسماء مختلفة ولا يصل الى يد المستحقين منها شيء وكانت الدور والدكاكين وقفا للمدارس والأربطة فأصبحت أكثرها اليوم ملكا لأشخاص من أتباعه وما الى ذلك من مظالم وتعديات على حقوق الناس ... وقد نص الحكم على أن الغرض من ارسال الغلات والحبوب من مصر والصدقات والنذور من استانبول الى الحرمين الشريفين انما هو لتوزيعها على الفقراء في تلك الديار المقدسة والأماكن الشريفة والمساكن اللطيفة على وجه العدالة والحق للتوسيع عليهم في أمر معاشهم وتأمين الرفاه والطمأنينة لهم وأن الجزء الكبير من وقت السلطان مصروف لتفقد أحوال الناس في تلك الديار المقدسة ، ومما اطلع عليه السلطان أيضا أن خدمات المياه الوقفية في مكة المكرمة لم تكن في أيدى أناس صالحين ومتدينين بل هي في أيدى رجال القاضي حسين وأتباعه فلا يقومون بما عليهم من خدمة حسب نظام الوقف وشروطه ... كما جاء في الحكم أن شيخ الحرم المكي كان عليه أن يكتب هذه الأوضاع الى استانبول ويعلم السلطان بها وبما أنه لم يفعل ذلك فهو مسؤول ومعاتب أيضا ومما وصل الى السلطان أنه تم احداث دكاكين في المسعى بين الصفا والمروة وأدى ذلك الى مضايقة الساعين من المسلمين وقد نص الحكم على أن هذه الدكاكين ان كانت محدثة وتسبب مضايقة للساعين يجب هدمها ورفعها ، كما أن القائمين على

وظائف الخدمة في الحرم الشريف ان كانوا لا يؤدون خدماتهم على الوجه المطلوب يجب ابعادهم عن مثل هذه الوظائف واسنادها الى من يصلح لها ويقوم بها خير قيام كما أفادت المعلومات الواردة الى السلطان أن أكثر مواضع الحرم الشريف تراب لم يتم فرشها بالرمل بعد وقد أمر السلطان بفرش كل الأماكن في الحرم الشريف بالرمل كما كان سابقا ومنع القاضي حسين من التدخل في شؤون الحرم الشريف واجراء تحقيق في بلعياته وكتمياته وعرض ذلك الى السلطان مفصلا واشتمل الحكم أوامر وتعليمات تتعلق بتوزيع الغلات والحبوب والصدقات المرسلة الى مكة المكرمة على مستحقيها باشراف شيخ الحرم المكي دون السماح لأحد آخر بالتدخل في ذلك .

رقم البحث : ٢٦٤٣

دفتر مهمة : ٤٢

الصفحة : ٥٥

رقم الوثيقة : ٢٦٤

تاريخ الوثيقة : ١٣ جمادى الآخرة ٩٨٩ هـ

محل وجود الوثيقة : أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول

الحكم موجه الى أمير أمراء البصرة وجاء فيه أن المعلومات الواردة الى السلطان أفادت أن السفائن القادمة الى البصرة تغادرها دون اجراء تفتيش أو تفقد فيها عند مغادرتها وقد تكون هذه السفائن محملة بالأسلحة والمعدات الحربية وغيرها من سلع وأمتعة ممنوعة ... وقد نص الحكم على تنبيه قبودان البصرة الى ضرورة تفتيش السفن لدى مغادرتها ميناء البصرة .

رقم البحث : ٢٦٤٤
دفتر مهمة : ٤٣
الصفحة : ٢٩
رقم الوثيقة : ٣٣٨
تاريخ الوثيقة : ٢٩ جمادى الآخرة ٩٨٩ هـ
محل وجود الوثيقة : أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول

الوثيقة عبارة عن رسالة سامية من السلطان موجهة الى ملك فرانجه وجاء فيها أن كاتب السفير الفرنسي المقيم في استانبول حمل رسالة منه الى السلطان تتعلق بطلبه تجديد المعاهدة مع الدولة العلية وتعيين بتره بن بتراشقو ويوده على ولاية أفلاق والسماح للتجار الانكليز بالقيام برحلات تجارية في الممالك المحروسة حاملين العلم الفرنسي... وقد جاء فيها أن جميع ما ورد في رسالته وما قرره السفير الفرنسي أصبح معلوما لدى السلطان بحذافيره وبناء على ذلك فان الموالاة والمصافاة القائمة بين الطرفين من القديم باقية على ماهي عليه الآن ومرعية ومحترمة كما كانت سابقا وأنه تقرر نصب المذكور بتره بن بتراشقو ويوده على ولاية أفلاق ، كما جاء في رسالة السلطان أن ملك فرانسا اذا عدل عن طريق الموالاة والمصافاة وسلك مسالك الاحتيال فان معاهدة الدولة العلية لفرنسا مقررة اما بالأساطيل الهمايوني أو بطريق آخر حيث ان الدولة العلية قادرة على انزال كل من يعاديها ويتصدى لها ، وذكر السلطان في رسالته أن السفن التجارية سواء كانت انكليزية أو تابعة لاحدى الدول المتحدة مع فرانسا يسمح لها بالتجارة في الممالك المحروسة الاسلامية واطلاق الحرية في الذهاب اليها والعودة منها فيما اذا كانت رافعة العلم الفرنسي وأن السفراء الفرانسيين مقدمون على غيرهم من سفراء البلاد الأخرى سواء في ديوان السلطان ولدى الوزراء العظام

للدولة العلية ... كما جاء في رسالة السلطان أن الأوامر صدرت الى جميع المسؤولين في الدولة العلية حول رعاية شروط المعاهدة القائمة بين الطرفين بين الدولة العلية وفرانسا وأن لا يصدر من جانبهم ما يتعارض مع شروط هذه المعاهدة أو يخل بها والمأمول أن يكون الأمر كذلم من جانب فرانسا أيضا وأشارت الرسالة السامية للسلطان الى أنه بخصوص ملكة انكلترا فان ما ورد في رسالته السابقة الى ملك فرانسا في هذا الموضوع هو المعمول به ويبقى ساري المفعول .

رقم البحث : ٢٦٤٥

دفتر مهمة : ٤٢

الصفحة : ٨٠

رقم الوثيقة : ٣٣٩

تاريخ الوثيقة : غرة رجب ٩٨٩ هـ

محل وجود الوثيقة : أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول

الحكم موجه الى أمير أمراء لحسا وجاء فيه أن منع قوافل الحجاج من التوجه الى الحجاز من جانب لحسا انما كان من أجل سد الطريق على احتمال عبور ومرور الملاحدة المقهورين (الايرانيين) الى الأماكن المقدسة فتم اغلاق طريق لحسا للقوافل من أجل ذلك ولكن أمير أمراء لحسا بعث برسالة الى السلطان يذكر فيها أن مرفأ عقير تم التزامه مقابل ٧١٢٨٦٠ أقجة في العام وأن هذا المبلغ انما يتم تحصيله من رسم عبور الحجاج القادمين من هنا وهناك في طريقهم الى الحجاز عن طريق لحسا ومن رسوم الجمرك ، كما يذكر أن القدوم الى لحسا من الولايات الأخرى كان ينشط الحركة التجارية فيها وكان يؤدي الى رفاه الناس وعمار الولاية

وقد أشار أميرأمراء لحسا في رسالته أيضا الى أنه ليس هناك أى احتمال ضرر للحجاج سواء في طريق ذهابهم الى الديار المقدسة أو عودتهم منها وأنه اذا لم يتم السماح للحجاج ذوى الابتهاج بسلوك طريق لحسا فان المقاطعة المذكورة لن تستطيع تأدية ما عليها من رسم الالتزام ... وقد نص الحكم على السماح لهم ولقوافلهم التوجه الى الديار المقدسة عن طريق لحسا على أن يتم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تسلل الروافض الضالين الى الممالك المحروسة الاسلامية وأن لايكون في سلوك هذا الطريق أى ضرر للحجاج والولاية والملة والدولة العلية والدين الحنيف ومن أجل ذلك يجب القيام باجراء مذاكرات ومشاورات مع أهل الوقوف في هذا الخصوص قبل الاقدام عليه .

رقم البحث : ٢٦٤٦

دفتر مهمة : ٤٢

الصفحة : ٨٤

رقم الوثيقة : ٣٤٧

تاريخ الوثيقة : غرة رجب ٩٨٩ هـ

محل وجود الوثيقة : أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول

الحكم موجه الى أميرأمراء جزائر الغرب وجاء فيه أن حاكم فاس ومراكش بعث سفيرا من طرفه الى استانبول مع رسالة منه وهدايا له لعرض طاعته للدولة العلية وأن هذا السفير أدى مهمته السفارية على خير وجه وتم منح رخصة له في العودة الى بلاده مع تكليف قبودان قليج علي بتوصيله الى جانبك أمنا وسلاما

بترفيق حرس خاص من رجاله وأن على أمير أمراء جزائر الغرب الاهتمام بتوفير الأمن والراحة له عند مروره من بلاده ... كما عليه الاهتمام بأوضاع وأطوار ذلك الجانب بتتبع أخباره وتجسس أحواله للتأكد من صدق حاكم الفاس ومراكش في طاعته للدولة العلية ولعله يتظاهر بالطاعة والانقياد لها ويعمل في الخفاء مع الأعداء ضدها .

رقم البحث : ٢٦٤٧

دفتر مهمة : ٤٢

الصفحة : ٨٦

رقم الوثيقة : ٣٥٢

تاريخ الوثيقة : ٣ رجب ٩٨٩ هـ

محل وجود الوثيقة : أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول

الحكم موجه الى أمير أمراء جزائر الغرب وجاء فيه أن صاحب الأمارة مولاى أحمد حاكم الفاس دامت معاليه بعث بسفيره الى العتبة العلية للسلطان بالتحف والهدايا وعرض للدولة العلية كل صداقة واخلاص وطاعة واختصاص وهو من المسلمين (من أهل السنة والجماعة) فقبل السلطان تحفه وهداياه اليه وطاعته وصداقته للدولة العلية وسمح لسفيره بالعودة الى بلاده فعلى أمير أمراء جزائر الغرب اعتبار حاكم الفاس من أصدقاء الدولة العلية والاهتمام بتوفير الأمن والراحة لسفيره أثناء مروره ببلاده .